ثانياً: حزب العمل الاشتراكي

ظهر **حزب العمل الاشتراكي** إلى الوجود، في التاسع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد أن أعلن السادات نوعاً من التبني له، ليكون صوت المعارضة «المسؤولة والشريفة»، على حد تعبيره.

وتزعم الحزب، منذ إعلان تكوينه، ابراهيم شكري، وهو شخصية ذات تاريخ وطني منذ أوائل الخمسينـات؛ حيث كان عضواً في مجلس النواب عن الحزب الاشتراكي، الذي نشأ عن جماعة مصر الفتاة لمؤسسها أحمد حسين، وخلال دورتي عام ١٩٦٤ و١٩٧٨، مارس ابراهيم شكري العمل السياسي،كنائب في مجلس الشعب، ثم تقلد منصب أمين المهنيين في الاتحاد الاشتراكي العربي، في أوائل السبعينـات، وفي عام ١٩٧٦، خاض معركة انتخابات «مجلس الشعب» الجديدة، باسم حزب مصر (منبر الوسط سابقاً والحزب الوطني الديمقراطي لاحقاً)، ثم عين وزيراً للزراعة في وزارة ممدوح سالم؛ حيث استمر على رأسها حتى بدايات عام ١٩٧٨، لكي يستقيل منها، متفرغاً للإعداد لعمليـة إعلان حزب العمل.

ومنذ بداية نشاطه، كان حزب العمل الاشتراكي، مدعوماً من السلطة في مواجهة «المعارضة غير الشريفة» (حزب التجمع، حزب الوفد) كما كان يصفهما السادات، تعبيراً عن استيائه من دورهما. لكن الحزب أخذ في التمايز ببطء، عن النظام وسياسته. وفي مقابل ذلك، استمر في الاقتراب خطوة خطـوة من مواقع المعارضة الوطنية للنظام، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التراث التاريخي لمؤسسيه، وهو تراث له بعد وطني ملحوظ، والذي عين حدود عملية الانسجام بين الحزب والنظام... هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود هذا التطور إلى «تطعيم» الحزب بعناصر بارزة من عناصر المعارضة الوطنية الليبرالية والديمقراطية القديمة، مثل الدكتور محمد حلمي مراد، وزير التعليم الأسبق، كذلك فقد لعبت جهود القوى الوطنية والتقدمية من أجل جذب الحزب إلى مواقع أكثر تطوراً، دورها في هذا السياق، وقد أدت هذه التبدلات، وانتقال الحزب إلى مواقع أكثر عمقاً في مواجهة السادات إلى فتح النار من أجهزة الاعلام الرسمية عليه وعلى قياداته، ثم أمر السادات مجموعة النواب، الذين كان قد كلفهم بدعم حزب العمل في البداية، لكي يكتمل له النصاب «القانوني» اللازم لتكوين الحزب بالخروج منه، لإحداث خلخلة في بنيانـه، ثم قام بمصادرة جريدته، واعتقال عدد كبير من قياداته، باستثناء ابراهيم شكري فقط الذي لم يعتقله لأسباب متعددة، لعل أهمها أن اعتقاله ينهي بالكامل كل ادعاءات النظام «الديمقراطية» التي ما زال يتشدق بها.

بدأ حزب العمل مؤيداً لسياسات كامب ديفيد، وإن تمايزت مواقفه عن مواقف النظام بتأكيده على التحفظ بشأن الاسراع في اجراءات التطبيع، وعلى ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من خلال الاتفاقية. وقد كان الحزب في البداية يرى «أن توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، هو خطوة أولى لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الخطوة لابد أن تليها خطوات أخرى عاجلة وحاسمة لجلاء اسرائيل الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، كما انطلقت تحفظات الحزب على الاسراع في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني من «ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، لا يمكن أن يتوافر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء كلها»، بالنظر إلى الأوضاع التي تحياها المنطقة، وباعتبار «أن التضامن العربي هو احدى الركائز الأساسية لانتصار القضية العربية»، كما جاء في بيان الحزب بمناسبة مرور سنة على اتفاقية كامب ديفيد (جريدة **الشعب**، العدد ٢١، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ٣). ان الحزب يعول كثيراً على دور الولايات المتحدة الأميركية في إتمام تحقيق «قضية السلام» في المنطقة، انطلاقاً من «ان الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً لإبرام هذه المعاهدة [معاهدة كامب ديفيد]، وهي مطالبة ببذل المزيد من الضغط على حليفتها اسرائيل، لتحقيق الجلاء الناجز والكامل عن سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، في أقرب وقت، بعد أن ظلت تحتلها وتستنزف ما فيها من ثروات بترولية ومعدنية خلال السنوات الاثنتي عشر الماضية» (**المصدر نفسه**).

وفي الفترة الأولى من عمر الحزب، ركز انتقاداته على القضايا الداخلية بصورة رئيسية، متجنباً